الصباح الاقتصادية
12
العدد 3057 - السنة الحادية عشرة
الأربعاء 16 شعبان 1439 - الموافق 2 مايو 2018
Wednesday 2 May 2018 - No.3057 - 11 th Year

خلال افتتاح أعمال الاجتماعات السنوية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية

العوضي: الكويت تمتلك نحو 6 في المئة من أصول البنوك الإسلامية في العالم

- الكويت تعمل عن قرب مع المؤسسات المالية الإسلامية الدولية المختلفة لترويج هذه الصناعة حول العالم
- نصف البنوك الكويتية إسلامية والنصف الآخر تقليدي والكل يطبق معايير «بازل3»

وليد العوضي

قال المدير التنفيذي لقطاع الرقابة في بنك الكويت المركزي وليد العوضي إن الكويت تمتلك نحو 6 في المئة من أصول البنوك الإسلامية في العالم.

وأضاف العوضي في كلمة ألقاها بافتتاح أعمال الاجتماعات السنوية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية لعام 2018 المنعقد بدولة الكويت ويستمر ثلاثة أيام أن الكويت لعبت دورا رياديا في الصناعة المالية الإسلامية العالمية مع انطلاق بنكها الإسلامي الأول بيت التمويل الكويتي (بيتك) عام 1977.

وأوضح أن الكويت تعمل عن قرب مع المؤسسات المالية الإسلامية الدولية المختلفة لترويج الصناعة المالية الإسلامية حول العالم بما فيها مجلس الخدمات الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والسوق المالية الإسلامية الدولية ومؤسسة ادارة السيولة الاسلامية الدولية.

وفيما يخص اجراءات وسياسات بنك الكويت المركزي في تعزيز الاستقرار المالي أفاد العوضي بأن (المركزي) ومنذ البداية قاد التعليمات التنظيمية للقطاع المصرفي المحلي وخصص الموارد والامكانيات الضرورية لتحقيق هذا الاستقرار.

وذكر أن نصف البنوك الكويتية اسلامية والنصف الاخر تقليدي مبينا أن كل هذه البنوك تطبق معايير (بازل3) حيث أن الصناعة المالية تواجه نفس الصعوبات والتحديات الاقتصادية سواء كانت اسلامية او تقليدية.

وبين أن استقرار النظام المالي حجر الاساس للنمو الاقتصادي مشيرا الى أن النظام المالي الصحي هو النظام الذي يقوم فيه الوسطاء الماليون والاسواق والبنية التحتية على تسهيل التدفقات المالية بين المستثمرين والمودعين وتشجيع الخدمات المالية.

وأوضح أن الوصول الى الاستقرار المالي وحده لا يعتبر غاية بل يجب العمل للوصول الى اقتصاد متوازن ونمو اقتصادي مستقر «ومن هنا فإن الاستقرار المالي هو عملية استشرافية مستمرة».

وقال إن البنوك المركزية باتت حاليا تدقق اكثر بالرابط والصلة مابين السياسات النقدية والاستقرار المالي مشيرا الى انه لتحقيق هذه الغاية فإن السياسات المالية الحصيفة للوصول الى الاستقرار المالي اصبحت غاية في الاهمية لاستقرار النظام المالي والبنكي.

ولفت الى ضرورة وجود سياسيات حصيفة جديدة مصممة لتحقيق الاستقرار المالي مبينا أن النظام المالي للكويت «مسيطر عليه من قبل القطاع البنكي» إذ تستحوذ البنوك على حصة سوقية من القطاع المالي تبلغ 83 في المئة وهي متنوعة بشكل جيد.

وأضاف أن القطاع البنكي الكويتي يتألف من خمسة بنوك اسلامية وخمسة بنوك تقليدية مشيرا الى أن البنوك التقليدية تمتلك اكثر من 60 في المئة من الاصول في النظام المصرفي الكويتي وهذه النسبة ثابتة منذ عام 2007.

واشار إلى انه في عام 2010 تم تخصيص مكتب خاص بالاستقرار المالي في بنك الكويت المركزي يقوم بدراسة تطورات النظام المالي ويصدر تقريرا متخصصا بهذا الشأن اضافة الى تقييم اداء وحدات النظام المصرفي فضلا عن كونه اداة رقابية اساسية لبنك الكويت المركزي.

وتابع العوضي أن بنك الكويت المركزي واصل مساعيه لتطوير النظم والتشريعات والتعليمات الجديدة بما فيها تعليمات اتفاقية (بازل3).

وذكر انه في سبيل المحافظة على افضل الممارسات الدولية قام (المركزي) بتعزيز قدرة القطاع المصرفي والمالي على إدارة المخاطر ومقاومتها وبالتالي تعزيز دعائم الاستقرار المالي في البلاد دون التقليل من قدرتها على تطوير أعمالها بشكل مربح وفعال.

وأكد انه مع تطبيق مختلف الإجراءات التنظيمية فإن البنوك الكويتية تحقق أرباحا مع نمو في صافي دخلها إلى جانب تحسن جودة الأصول بشكل ملحوظ على الرغم من البيئة الاقتصادية المحلية الصعبة التي اثر عليها انخفاض اسعار النفط.

ولفت الى تراجع نسبة القروض غير المنتظمة في محفظة الاقراض للبنوك المحلية الى 1,95 في المئة وهو مستوى منخفض تاريخيا في الكويت مبينا ان تقرير صندوق النقد الدولي الاخير اكد ان النظام المصرفي في الكويت منظم بشكل كبير.

وقال إن بنك الكويت المركزي كان سباقا في تعزيز الرقابة إذ ان البنوك طبقت تعليمات اتفاقية (بازل3) الخاصة برأس المال والسيولة والرفع المالية فضلا عن العمل على تنفيذ مجموعة شاملة من التدابير التحوطية الكلية للحد من المخاطر الشاملة.

واضاف أن (المركزي) ينتهج عنصر الاشراف تجاه السياسات التحوطية الكلية الهادفة إلى تعزيز الاستقرار المالي في الكويت حيث عزز نظام كفاية رأس المال من خلال تحديد رأس مال أعلى جودة.

وأفاد بانه منذ ديسمبر 2017 بلغت نسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي الكويتي نحو 18,45 في المئة وهو أعلى بكثير من معايير (بازل).

وأوضح أن (المركزي) وضع ايضا متطلبات إضافية لرأس المال تصل إلى 2 في المئة مشيرا الى ان متطلبات بنك الكويت المركزي من البنوك المحلية بحجز احتياطي إضافي لرأس المال وحماية متطلبات رأس المال المؤقت لمواجهة التقلبات الدورية الذي اقامه البرنامج في شهر فبراير من العام الجاري.

واختتم العاشم تصريحه قائلا: «أود أن أتقدم بالشكر إلى جميع من ساهموا في تحقيق هذه النتائج القوية، كما أتقدم بالشكر إلى مساهمينا وإلى بنك الكويت المركزي على دعمهم المستمر. وأخص بالشكر عملاءنا الكرام على ولائهم، وأكرر التزامنا بالتركيز على عملائنا في كل شيء نقوم به.»

- الوصول إلى الاستقرار المالي وحده لا يعتبر غاية بل يجب العمل للوصول إلى اقتصاد متوازن ونمو اقتصادي مستقر
- «المركزي» عزز قدرة القطاع المصرفي والمالي على إدارة المخاطر ومقاومتها وبالتالي تعزيز دعائم الاستقرار المالي

- تراجع نسبة القروض غير المنتظمة في محفظة الإقراض للبنوك المحلية إلى 1.95 في المئة

مؤشرات البورصة تواصل ارتفاعها...و«العام» يرتفع 2.1 نقطة

ارتفاع جماعي للمؤشرات

استهلت بورصة الكويت أول جلسات تعاملات شهر مايو أمس الثلاثاء على ارتفاع المؤشر العام 1ر2 نقطة ليبلغ مستوى 2ر4801 نقطة وبنسبة ارتفاع 0ر05 في المئة..

وبلغت كميات تداولات المؤشر 62ر4 مليون سهم تمت من خلال 3319 صفقة نقدية بقيمة 11ر4 مليون دينار كويتي (نحو 37ر6 مليون دولار أمريكي).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بواقع 1ر1 نقطة ليصل إلى مستوى 4836ر08 نقطة وبنسبة ارتفاع 0ر02 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 42ر9 مليون سهم تمت عبر 2000 صفقة نقدية بقيمة 2ر6 مليون دينار (نحو 8ر5 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول بواقع 2ر7 نقطة ليصل إلى مستوى 4781ر3 نقطة بنسبة ارتفاع 0ر06 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 19ر4 مليون سهم تمت عبر 1319 صفقة بقيمة 8ر8 مليون دينار (نحو 29ر04 مليون دولار).

وتابع المتعاملون إفصاحا بشأن تأكيد الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم لشركات (السور لتسويق الوقود) و(اسمنت بورتلاند كويت) و(الشعيبة الصناعية).

واهتم بعض المتعاملين بإعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لمصلحة حساب إدارة التنفيذ في وزارة العدل.

وكانت شركات (برقان) و(المباني) و(بيتك) و(اهلي متحد) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (وطني) و(زين) و(بيتك) و(اهلي متحد) الأكثر تداولا من حيث الكمية أما الأكثر انخفاضا فكانت (صناعات) و(جي اف اتش) و(خليج ب) و(ميزان).

وشهدت الجلسة ارتفاع أسهم 37 شركة وانخفاض أسهم 58 أخرى في حين كانت هناك 18 شركة ثابتة من إجمالي 113 شركة تمت المتاجرة بها.

وتطبق شركة (بورصة الكويت) حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق بعدما أعلنت أنها ستلغي الأوامر القائمة في نظام التداول الآلي تعزيزا لرؤية الشركة ورسالتها وخطتها الاستراتيجية.

وتتضمن هذه المرحلة تقسيم بورصة الكويت إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة فيما تخضع شركاته لمراجعة سنوية ما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها فيما تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.أما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأولي والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

«المركز»: نمو أرباح الشركات الخليجية 16 في المئة في 2017

قالت شركة المركز المالي الكويتي إن أرباح الشركات في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي ارتفعت بنسبة 16 في المئة خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016.

وأضافت (المركز) في تقرير اقتصادي أن أرباح الشركات في الإمارات والكويت والسعودية سجلت نموا إيجابيا للايرادات عام 2017 إذ نمت بنسب 62 و10 و9 في المئة على التوالي.

وعزت نمو أرباح الشركات في المملكة العربية السعودية بشكل كبير إلى الزخم الإيجابي الذي تشهده قطاعاتها غير النفطية كالبنوك والاتصالات والمرافق في حين كان النمو في الكويت مدعوما إلى حد كبير بالأداء الإيجابي لقطاع السلع الأساسية وكذلك القطاع العقاري.

وأوضحت أن أرباح الشركات في الكويت ارتفعت بنسبة 10 في المئة خلال عام 2017 إثر نمو قطاعات الخدمات المالية والعقارات والسلع لافتة إلى انخفاض أرباح القطاع المصرفي بنسبة 1 في المئة إثر تعاف هامشي في نمو الائتمان.

وتوقعت ان تحقق أرباح الشركات الخليجية ارتفاعا في النمو بنسبة 4 في المئة في العام الحالي مقارنة بارباح 2017 لتصل بنهاية العام إلى 4ر69 مليار دولار "إذ من المزمع أن تبدأ حكومات دول مجلس التعاون الخليجي انتهاج سياسات إنفاق ذات صبغة توسعية بعد عام من ضبط أوضاع المالية العامة والعديد من الإجراءات التقشفية".

وتوقعت (المركز) أن ترتفع أرباح الشركات في الإمارات والسعودية "وهما صاحبتا الثقل الاقتصادي الأكبر في المنطقة" بنسبتي 4 و7 في المئة على الترتيب مع استمرار ثبات نسبة الزيادة في أرباح شركات دولة الكويت عند 1 في المئة. وبينت أن من المتوقع أيضا أن تحقق أرباح الشركات في قطر وعمان زيادة بنسبة 3 في المئة في حين ستتراجع أرباح الشركات في البحرين بنسبة 1 في المئة خلال العام الحالي.

«نزع الملكية»: 8.6 ملايين دينار قيمة المعاملات المنجزة في أبريل

أعلنت إدارة نزع الملكية للمنفعة العامة الكويتية أن إجمالي قيمة المعاملات التي أنجزتها خلال شهر أبريل الماضي بلغت نحو 8ر6 مليون دينار كويتي (نحو 28ر5 مليون دولار أمريكي).

وقال مدير الإدارة فهد الشعلة في تصريح صحافي إن إجمالي المعاملات الصادرة والواردة التي أنجزتها الإدارة خلال ابريل الماضي بلغ 1414 معاملة في حين بلغ عدد الشهادات الصادرة للأفراد وللمؤسسات 1186 شهادة و110 كتب صادرة للوزارات والجهات الحكومية.

وتهدف الإدارة إلى نزع ملكية العقارات والأراضي والاستيلاء عليها مؤقتا للمنفعة العامة بناء على قرارات صادرة عن مجلسي الوزراء والبلدي وتحديد المخصصات المالية للتعويضات المقررة.

بنك الخليج يحقق صافي أرباح 10.8 ملايين دينار للأشهر الثلاثة الأولى

عمر الغانم

أعلن بنك الخليج ش.م.ك.ع. نتائجه المالية للربع الأول من عام 2018، محققا صافي ربح قدره 10.8 مليون د.ك.، أي بزيادة نسبتها 15% عن نفس الفترة من عام 2017. وقد حقق البنك صافي إيرادات من الفوائد بمقدار 36.8 مليون د.ك. خلال الربع الأول من عام 2018، أي بزيادة نسبتها 23% عن السنة الماضية، بينما بلغت الإيرادات التشغيلية 48 مليون د.ك.، أي بزيادة بواقع 9% عن نفس الفترة من عام 2017. أما الأرباح التشغيلية قبل المخصصات وخسائر انخفاض القيمة فقد بلغت 32.6 مليون د.ك. خلال الربع الأول من عام 2018، بمعدل نمو 9% أعلى من نفس الفترة من عام 2017.

كما انخفضت تكاليف الائتمان (إجمالي المخصصات وعمليات الشطب ناقصاً المبالغ المستردة) بنسبة 15.2% في الربع الأول من عام 2018، مقارنة بنفس الفترة من عام 2017. وبلغت المخصصات العامة في الميزانية العمومية 219 مليون د.ك.، أي ما يقارب 37% من حقوق المساهمين، في حين بلغ إجمالي الموجودات 5.7 مليار د.ك.

وتعليقا على هذه النتائج، صرح عمر فتيني الغانم، رئيس مجلس إدارة بنك الخليج، قائلا: «يسرني أن أعلن أن البنك استهل العام بصورة إيجابية، محققا زيادة نسبتها 15% في صافي الربح للربع الأول من العام، مقارنة بنفس الفترة من العام المنصرم. وتعكس هذه النتائج الإيجابية مدى التقدم الذي يحرزه البنك كل ربع سنة، وتؤكد أن البنك يسير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق النتائج المستدامة.»

عقد بنك الخليج خلال الربع الأول من عام 2018 اجتماع الجمعية العامة السنوي لمساهميه عن السنة المالية 2017. وخلال الاجتماع، وافق المساهمون على توزيع أرباح نقدية بمقدار 9 فلوس عن السهم الواحد، أي بزيادة نسبتها 29% مقارنة بمبلغ 7 فلوس عن السهم الواحد في السنة السابقة.

تصنيف البنك إلى المرتبة «A»

ارتقى تصنيف بنك الخليج الائتماني ليصبح في المرتبة «A» لدى كبريات وكالات التصنيف الائتماني العالمية: موديز إنفستورز سيرفسز، ستاندارد آند بورز، فيتش ريتنغ، ومؤخرا كابيتال إنتيليجنس. ففي إطار مراجعتها الائتمانية السنوية لعام 2017، قامت وكالة كابيتال إنتيليجنس برفع تصنيف القائمة المالية لبنك الخليج من المرتبة «BBB+» إلى المرتبة «A-»، مع نظرة مستقبلية «مستقرة». واستطرد الغانم قائلا: «إنه لمن دواعي فخري واعتزازي أن نرى بنك الخليج وقد تم تصنيفه في المرتبة «A» من جميع كبريات وكالات التصنيف الائتماني، ولأول مرة منذ عام 2008، مما يعتبر علامة بارزة في مسيرة البنك. ويأتي هذا الارتقاء في التصنيف ليؤكد صلابة رأس مال بنك الخليج وسلامة أوضاع السيولة في البنك، والتحسن المستدام الذي يحرزه في جودة القروض والأصول.»

الجوائز

فاز البنك بجائزة «أفضل بنك في الخدمات المصرفية للأفراد» وجائزة «أفضل تطبيق مصرفي عبر الهاتف النقال» من مجلة إنترناشيونال فاينانس. كما حظي البنك بتقدير الاتحاد العربي لتنمية الموارد البشرية (ASHRAM) عن مبادراته المتعلقة بتمكين الشباب من خلال برنامج «أجيال» لتطوير الموظفين، الذي احتفل بتخريج الدفعة الثالثة في أوائل هذا العام. كما واصل البنك تعزيز علاقته ببرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة من خلال رعاية معرض الفرص الوظيفية الذي اقامه البرنامج في شهر فبراير من العام الجاري.

واختتم الغانم تصريحه قائلاً: «أود أن أتقدم بالشكر إلى جميع من ساهموا في تحقيق هذه النتائج القوية، كما أتقدم بالشكر إلى مساهمينا وإلى بنك الكويت المركزي على دعمهم المستمر. وأخص بالشكر عملاءنا الكرام على ولائهم، وأكرر التزامنا بالتركيز على عملائنا في كل شيء نقوم به.»